غندي، احد اكبر اصحاب شركات البناء والاتجار بالاراضي في اسرائيل، بدأت تتكشف معطيات من خلال التحقيق تشير الى تورط شخصيات كانت وما زالت تحتل مناصب رسمية. وان تلك الشخصيات ضالعة في عمليات غش وخداع ذهب ضحيتها بعض الافراد العاديين. وتبين للشرطة، من خلال التحقيق، ان بعض هؤلاء الافراد اشترى قطع ارض في الضفة الغربية دون ان يعلم بأنه ليس هناك مصادقة من جانب الحكومة على البناء في تلك الارض. وتبين للشرطة، ايضاً، ان شركات بناء اسرائيلية تابعة للمقاولين ابراهام وموشي ويفئال غندي، باعت قطع ارض في منطقة مستوطنة كرني شومرون، على اعتبار ان المنطقة هناك، ستقام عليها مستوطنة جديدة باسم كرميم، وان هناك مصادقة من قبل السلطات الرسمية على مباشرة البناء في تلك المستوطنة. ولكن تبين لاحقاً ان قطع الارض المباعة لم تكن ملكاً للشركات التي تقوم بعملية البيع، وان اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان لم تصادق، بعد، على اقامة المستوطنة الجديدة، رغم ان مكتب نائب وزير الزراعة السابق، ميخائيل ديكل، كان زود تلك الشركات بوثيقة رسمية، يذكر فيها ان مستوطنة كرميم مصادق على اقامتها من قبل الجهات المختصة. وذكرت صحيفة «دافار» (٢/١٢/١٩٨٥)، في هذا الشأن، ان مساعد نائب وزير الزراعة السابق، أفي تسور، ارسل رسالة الى الاخوين موشي ويفئال غندي يذكر فيها ان اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان صادقت على عمليات البناء في مستوطنة كرميم. ومع ذلك، فقد ذكرت صحيفة «هآرتس» (٢/١٢/١٩٨٥) ان الشرطة تعتقد بأن ابراهام غندي يعرف، منذ منتصف العام ١٩٨٣، ان رسالة تسور بشأن مستوطنتي كرميم وكلاعيم غير نافذة المفعول وان اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان لم تصادق، بعد، على اقامة المستوطنتين.

واكدت الشرطة اعتقادها بعلم غندي بذلك، على لسان الرائد ابراهام سابير، من الوحدة القطرية لمكافحة الجرائم الخطيرة، اذ قال سابير، امام المحكمة، ان نائب المدير العام لوزارة الزراعة السابق، ارييه زايف، حذر ابراهام غندي من ان الوثيقة باطلة، لكن الاخير سارع الى نشر اعلان في الصحف يؤكد فيه وجود مصادقة على اقامة المستوطنتين، وانه واصل استخدام تلك الوثيقة الموقعة من آفي تسور، لتنشيط عمليات البيع في تلك المنطقة (**هآرتس**، ٤/١٢/١٩٨٥).

كذلك وجهت الى المقاول غندي اتهامات بعدم تسجيل شركاته غير تسيون وايرتس هتسفي، اللتين كانتا تقومان بشراء الاراضي في الضفة الغربية، وفقاً للاصول القانونية. كذلك اتهم بتزوير رسالة كانت بعثت بها شركة ديكل التي يملكها تاجر الاراضي شموئيل عيناف، الى غندي تفسه تعلن فيها الغاء الاتفاق المبرم بينها وبين غندي بشأن شراء بعض قطع الارض. وتذكر صحيفة «عل همشمار» (١٥/١٢/١٩٨٥)، في هذا الصدد، ان غندي زور مضمون الرسالة بحيث يبدو ان الاتفاق ما زال قائماً.

ورداً على هذه الاتهامات، قال ابراهام غندي انه نفذ جميع صفقات شراء وبيع الاراضي في الضفة الغربية من خلال التنسيق الكامل مع المسؤولين في وزارة الزراعة، وعلى رأسهم آفي تسور ومساعدو نائب الوزير ديكل الآخرون. واضاف غندي ان الوزارة هي التي اوصت تجار الاراضي اليهود الذين كان يتعامل معهم بشراء الاراضي في الضفة الغربية. وان بين هؤلاء التجار يعقوب عكتين، الرئيس السابق لادارة اراضي اسرائيل، وشموئيل عيناف وابراهام شماي، الذي اشترى منه اكثر من ٤٠٠ دونم. واكد غندي في اقواله ان مساعدي نائب الوزير ديكل هم الذين اوصوه بالتعامل مع هؤلاء التجار (**معاريف**، ٩/١٢/١٩٨٥).

وبعد سماع اقوال المتهم وممثلي الادعاء العام، اقر قاضي المحكمة المركزية في تل ابيب، طلب ممثلي الادعاء، بابقاء المقاول غندي رهن الاعتقال حتى نهاية الاجراءات القانونية، كيلا يهرب من البلاد (**يديعوت احرونوت**، ٢٤/١٢/١٩٨٥). لكن غندي قدم استئنافاً على القرار الى المحكمة العليا، التي اعادت النظر في